أدت التغيرات والتطورات التكنولوجية إلى تسهيل العمل عن بعد باستخدام مختلف التطبيقات الإلكترونية، مما ساهم إلى بروز أنواع جديدة من الاقتصاد من بينها اقتصاد المشاركة أو الاقتصاد التشاركي.

أولا: تعريف اقتصاد المشاركة (الاقتصاد التشاركي، التعاوني)

يشير اقتصاد المشاركة إلى تقاسم عدة عملاء الأصول غير المستغلة بالكامل سواء كانت مادية أو بشرية من أجل تقليل التكلفة، وزيادة الكفاءة والاستدامة، حيث يشمل هذا الاقتصاد المنتجات المادية والخدمات اليومية، ويتيح تقاسم الأفراد لممتلكاتهم أو مهاراتهم أو خدماتهم بمقابل مالي، وبالتالي يستفيدون بشكل مادي من ممتلكاتهم.

يعتبر الباحث Lessig من أوائل المؤلفين الذين قدموا مفهوم اقتصاد المشاركة سنة 2008، ووصف كل من الباحث Rogers & Botsman سنة 2011 بأن اقتصاد المشاركة هو ظاهرة ناشئة، وهو استهلاك تعاوني يقوم على المشاركة أو المقايضة، المبادلة، المتاجرة أو تأجير المنتجات والخدمات، مع وجود الحق في التملك.

تم تعريف اقتصاد المشاركة في قاموس أكسفورد سنة 2015، بأنه عبارة عن نظام اقتصادي يتم فيه تقاسم السلع أو الخدمات بين الأفراد بشكل مجاني أو بمقابل عبر الأنترنت، كاستئجار سيارتك أو شقتك أو دراجتك، فهو عبارة عن نظام اقتصادي يقوم على أساس مشاركة الموارد والممتلكات والخدمات بين الأفراد، بدلا من امتلاك هذه الموارد بشكل فردي يتم مشاركتها واستخدامها بشكل جماعي

مما سبق يمكن القول أن اقتصاد المشاركة هو عبارة عن نظام اجتماعي قائم على مشاركة الموارد والأصول المادية والبشرية بين الأفراد و المؤسسات، والمقصود في هذا النظام هو أن أي خدمة تجارية تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول المملوكة من طرفهم، بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات مقابل مادي لذلك.

ثانيا: أهمية اقتصاد المشاركة: تتمثل أهمية هذا الاقتصاد فيما يلي:

1- تحقيق التحسن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي؛
2- إن تقاسم السلع والخدمات يسمح بتقليل هدر الموارد والأثر البيئي المرتبط بها؛
3- يسمح بالحصول على عائد اقتصادي كبير؛
4- يساهم في الحد من إهدار الموارد وإعادة استخدام السلع مع ما يترتب على ذلك من تقليل الأثر البيئي؛
5- يسمح بإمكانية الوصول إلى جميع الخدمات على المستوى الجماعي؛
6- تخفيض تكلفة السلع والخدمات.

ثالثا: مبادئ اقتصاد المشاركة: تتمثل أهم مبادئ الاقتصاد التشاركي فيما يلي:

1- **المشاركة بدلا من الملكية:** التركيز على استخدام الموارد بدلا من امتلاكها بشكل دائم؛

2- **الاستدامة:** تقليل الاستهلاك، وإطالة عمر المنتجات، وزيادة كفاءة استخدام الموارد؛

3- **التعاون:** بناء مجتمعات تعتمد على التعاون والمشاركة؛

4- **الابتكار:** تطوير نماذج أعمال جديدة وخدمات مبتكرة.

رابعا: علاقة اقتصاد المشاركة بالاقتصاد الدائري

اقتصاد المشاركة و**الاقتصاد الدائري** هما مصطلحان مرتبطان بشكل كبير ويساهمان معا في تحقيق نموذج اقتصادي أكثر استدامة، وكلاهما يهدفان إلى تغيير الطريقة التي ننتج بها ونستهلك بها، وتكمن العلاقة بين المصطلحان فيما يلي:

1- **تكامل المبادئ:** يشتركان في مبادئ أساسية مثل تقليل الاستهلاك، وإطالة عمر المنتجات، وزيادة كفاءة استخدام الموارد؛

2- **تعزيز الاستدامة:** يساهمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئية، تحسين الكفاءة، وتقليل النفايات؛

3- **تغيير أنماط الاستهلاك:** يشجعان على تغيير السلوك الاستهلاكي من الملكية إلى الاستخدام، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على المنتجات الجديدة؛

4- **خلق فرص اقتصادية:** يوفران فرصا اقتصادية جديدة من خلال خلق أسواق جديدة؛

5- **إطالة عمر المنتجات:** من خلال مشاركة المنتجات التي يتم استخدامها لفترة طويلة قبل التخلص منها؛

6- **تقليل الاستهلاك:** يشجع كل من الاقتصاديين على الاستهلاك المسؤول وتقليل الرغبة في الامتلاك؛

7- **إعادة تدوير الموارد:** بربط منصات المشاركة بمنصات إعادة التدوير، مما يشجع على إعادة استخدام المواد.

باختصار علاقة الاقتصاد التشاركي بالاقتصاد الدائري هي علاقة تكاملية، حيث يعمل الاقتصاد التشاركي كداعم لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري على أرض الواقع، من خلال تعظيم الاستفادة من الأصول الموجودة وإطالة عمرها المنتجات، ولنجاح التحول نحو الاقتصاد التشاركي فمن الضروري تظافر جميع المجهودات من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمستهلكين.